

سوريا

## دمشق، تشتت، إلغاء العقوبات لاستئناف التعاون مع الج

حدّد وزير الخارجية السوري وليد المعلم شروط بلاده لإعادة فتح النوافذ التي أفلها العرب في التعاون مع دمشق. لا خوف من العقوبات العربية، ولا خشية من ضربة عسكرية. أما حكومة الوحدة الوطنية فمرفوضة قبل الحوار

## المعلم: حكومة وحدة ممكنة بعد الحوار

جرباً على عادته في كل مرة تتعرض فيها بلاده لتحذير أو لعقوبات عربية، خرج وزير الخارجية السوري وليد المعلم، أمس، بمؤتمر صحفي، حدّد فيه الطمأنينة إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، ضد سوريا، أول من أمس، لن تستب الأذى للمواطنين إلا على مستوى الكماليات، مشيراً إلى أنه لن توجّه ضربة عسكرية لسوريا. وفي حين حدّد المعلم اتهام الجامعة العربية بإغلاق «جميع النوافذ مع سوريا»، من خلال قراراتها الأخيرة، ويسعي بعض أعضاء الجامعة إلى دفع الأمور باتجاه تدويل الأزمة السورية، حضر ضيف جديد في مؤتمره الصحفي، كان عبارة عن شريط مصوّر يعرض صوراً مروعة لما قال إنها أعمال وحشية ارتكبتها «المجموعات الإرهابية المسلحة» بحق المدنيين وعناصر الجيش السوري. مؤتمر صحفي قاطعت فضائنا «الجزيرة» و«العربية» أجزاء كبيرة منه، وهما اللتان نالتا قسطاً مهماً من انتقادات الوزير السوري على قاعدة أنهما «لا تسعيان إلى تقديم الحقيقة، وتقودان حرباً هدفها سفك دماء السوريين».

وعن العقوبات الاقتصادية التي فرضها وزراء الخارجية العرب، رأى المعلم أن المستهدف منها هو الشعب السوري، متسائلاً عن قيمة الجامعة العربية «إذا لم تكن فيها سوريا»، داعياً العرب إلى «دراسة تاريخ سوريا منذ إنذار غورو، لئلا يوجهوا إلينا إنذارات أو عقوبات». وفي السياق، أكد الوزير السوري أن وقف التعامل مع البنك المركزي هو «إعلان حرب اقتصادية من وجهة نظر القانون الدولي»، مشيراً إلى أنهم «إذا أرادوا التعامل مع سوريا بعقل وحرص، فعليهم إلغاء كل هذه العقوبات». كذلك اشترط على العرب إلغاء عقوباتهم الاقتصادية والالتزام بخطة العمل العربية، «عندها يمكن فتح الباب للتعاون مع سوريا». وأوضح أن «الخروج عن الخطة العربية بين أن هناك بعض الدول العربية التي ارتضت أن تكون طرفاً في مشروع ضد سوريا»، وعن العقوبات الاقتصادية أيضاً، شدّد وزير الخارجية على ضرورة «أن نثق باقتصادنا، ولا خشية من هذه العقوبات على معيشة المواطن، فשבنا اعتاد الضغط». وتابع «نحن بلد يعتمد في 60 في المئة من اقتصاده على الإنتاج الزراعي، وبالتالي لا خوف على شعبنا من جوع أو برد، ولكن قد نتأثر ببعض الكماليات إلى حين. كذلك فإن معظم الاستثمارات يتجه نحو المشاريع العقارية، ولدينا جيش من المهندسين يستطيع تعويض ذلك». ورداً على تحميد الأصول السورية في الدول العربية، كشف المعلم أنه تم «سحب 95 في المئة من الودائع السورية في الدول العربية»، وتابع مطمئناً «عندنا مخزون استراتيجي من القمح يكفي لعامين، ولدينا فائض في محصول القطن وزيت الزيتون. إن مبدأ أن تفرض



قاطعت فضائنا «العربية» و«الجزيرة» أجزاء من مؤتمر المعلم (لوي بشار - اف ب)

من مؤتمره الصحفي لانتقاد الجامعة العربية ووزرائها، معتبراً أنهم «عندما يدعون الجيش السوري إلى وقف العنف، ينهون به باطلاً بذلك، والسبب أنهم لا يعترفون بوجود مجموعات

مسلحة إرهابية تمارس القتل والخطف والهجوم على المقار العامة». وفي السياق، ذكر بالالتزام بقيادته بخطة العمل العربية التي وافقت عليها دمشق في الدوحة الشهر الماضي، و«من خرج

عن نصّها هو اللجنة الوزارية العربية والجامعة العربية». وعاد المعلم في حديثه إلى قرار الوزراء العرب تعليق مشاركة سوريا في اجتماعات الجامعة العربية، عازياً سبب هذا القرار إلى «عدم

## العربي يعرض «تعديلات طفيفة» على البروتوكول

معدودة»، وجدّد تأكيد أهمية إنشاء ممرات إنسانية في سوريا «لأنها ضرورة»، رغم إشارة الأمم المتحدة، قبل أيام، إلى أنه لا حاجة إلى تطبيق الفكرة الفرنسية بإنشاء «ممرات إنسانية آمنة». هي ممرات إنسانية، أعلن كبير مستشاري رئيس الحكومة التركية، إبراهيم كاتين، أنها «ليست على جدول أعمال أنقرة في الوقت الحالي». وقد دعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في بيان مشترك تلاقمة أوروبية - أميركية في واشنطن تركّزت على الأزمة الاقتصادية أساساً، أمس، سوريا إلى «وضع حد فوري للعنف»، وجاء في البيان: «ندعو الحكومة السورية إلى وضع حد فوري للعنف والسماح بدخول مراقبين لحقوق الإنسان (إلى أراضيها) وصحافيين دوليين وإفصاح المجال أمام انتقال ديموقراطي وسلمي للحكم». كذلك طلبت فرنسا من الاتحاد الأوروبي دعوة تركيا إلى حضور اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين يوم الخميس «لبحث الخطوات المقبلة» في التعامل مع الأزمة السورية. بدوره، شدّد وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو على أن «العقوبات التي ستفرضها تركيا على سوريا بالتنسيق مع الدول العربية ستعلن في الأيام القليلة المقبلة». وعلى صعيد الأمم المتحدة، أعلنت لجنة التحقيق الدولية في الأحداث في سوريا، في تقرير صدر أمس في جنيف، سيطر في آذار المقبل على الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن قوات الأمن السورية ارتكبت «جرائم ضد الإنسانية». أما على الجبهة الدولية الداعمة للنظام السوري، فقد جددت روسيا إصرارها

جامعة الدول العربية إلى سوريا»، وتابع العربي في رسالته أن «مجلس الجامعة أيضاً على استعداد للتأكيد مجدداً على مسألة التنسيق بين بعثة المراقبين العرب والجانب السوري لتمكين البعثة من أداء التفويض الممنوح لها»، وفقاً للمصدر نفسه. إلا أن العربي لفت في رسالته الجوابية إلى أن «الهدف من الإبلاغ هو توفير الدعم لجهود الجامعة العربية في تسوية الوضع المتأزم، أي إن الدعم المطلوب يقتصر على التأييد الدولي، وخاصة من الأمم المتحدة وأجهزتها، للجامعة ويعتتها في سوريا». وفي السياق، اتفقت حكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل على فرض عقوبات مالية إضافية على سوريا، إذ قررت إضافة 12 شخصاً و11 شركة أو مؤسسة سورية على الأقل إلى قائمة مستهدفة بتجميد الأصول والمنع من السفر. إضافة إلى ذلك تشمل العقوبات إجراءات مصرفية وتجارية ونفطية واستثمارية. ولن يسمح للشركات الأوروبية بالاستثمار في شركات تبني محطات توليد كهرباء في سوريا، مع حظر بيع البرمجيات والمعدات التي يمكن استخدامها في مراقبة الإنترنت أو الاتصالات. ورحّب الاتحاد بالعقوبات غير المسبوقة التي اتخذها وزراء الخارجية العرب ضد سوريا. وإضافة إلى الترحيب الأوروبي الموحد، ارتأت باريس وصف القرار العربي بأنه «نموذجي» و«يمثل خطوة أخرى لعزل سوريا التي لا تزال صماء أمام جميع نداءات المجتمع الدولي». ورأت وزارة الخارجية الفرنسية أن هذا القرار «يجب أن يكون مثلاً للمجتمع الدولي بأسره». وكان وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه قد رأى في وقت سابق أن أيام النظام السوري «باتت

جاء دور الاتحاد الأوروبي أمس كي يفرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على سوريا، بعد يوم واحد من قرار العقوبات العربية، وسط تهنئة أوروبية للعرب على خطوتهم، بينما تستعد تركيا لتبني رزمتها الخاصة. عقوبات ردّ عليها أنصار النظام بتظاهرات موالية جابت عدداً من المدن السورية، بينما تواصل سقوط القتلى من طرفي السلطة والمعارضة. وأعرب الأمين العام للجامعة الدول العربية نبيل العربي عن استعداده لإدخال تعديلات «طفيفة» على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا، مطمئناً إلى أن توقيع الحكومة السورية عليه سيؤدي إلى إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية العربية التي فرضت أول من أمس على دمشق. وكشف مصدر في الجامعة العربية أن العربي بعث أمس برسالة إلى وزير الخارجية السوري وليد المعلم، أكد فيها أن «من شأن التوقيع (على بروتوكول المراقبين) أن يعيد النظر في جميع الإجراءات التي اتخذها» وزراء الخارجية العرب يوم الأحد. وأوضح المصدر أن رسالة العربي تأتي رداً على رسالتين تلقاهما من المعلم يومي 25 و26 تشرين الثاني الجاري، وتضمنتا استفسارات عن بعض النقاط الواردة في بروتوكول المراقبين العرب. وعن التعديلات التي كشف العربي عن استعداد اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا لإدخالها على نصّ البروتوكول القانوني، يصبح «مشروع بروتوكول بين سوريا والأمانة العامة للجامعة الدول العربية بشأن متابعة الوضع في سوريا بدلاً من مشروع البروتوكول بين سوريا والأمانة العامة للجامعة العربية بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي